فبراير 2024

محاميك .. إستشارات قانونية وأكثر..

بوابة للمعرفة القانونية وتقديم الحلول يديرها فريق من المحامين المتخصصين
ويشرف عليها الأستاذة/ نهاد أبو القمصان المحامية بالنقض

المقالات القانونية مقال العدد

عندما يصبح الأب خاطفًا بمباركة القانون!

يعد خطف الآباء لأبنائهم في حالات الطلاق واحدة من الجرائم القاسية والمدمرة لهم، والتي باتت منتشرة بالمجتمع في الآونة الأخيرة، حيث يُستخدم الأطفال كأداة في إجبار الأمهات على التنازل عن حقوقهن الزوجية، أو معاقبة الأمهات لتجرأهن لطلب الانفصال أو رفض العنف، الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على حياة الأطفال والأمهات.

ففي بعض حالات الطلاق أو **المشاكل الأسرية** يقوم بعض الآباء أو أفراد أسرتهم بخطف الأبناء والهروب بهم إلى خارج البلاد أو إخفاءهم داخل مصر انتقاماً من زوجاتهم، دون النظر إلى أثر ذلك على إيذاء الأطفال أو مستقبلهم الدراسي أو استقرارهم النفسي، ومتجاهلين حقوق الأطفال والأمهات.

وتعد جريمة الخطف من الجرائم الكبرى في القانون المصري(جناية)، طبقا لنص المادة 290 من قانون العقوبات والتي تنص على:

"كل من خطف بالتحايل أو الإكراه شخصا يعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن عشر سنين"

أما إذا كان الخاطف الأب أو أحد أفراد الأسرة، فأن القانون افترض حُسن النية، وعدم إيذاء الأطفال، لذا جاءت الصفة الأسرية كسبب لتخفيف العقوبة، **ولكن مؤسسات الدولة تسهل اللجوء إلى التخفيف مهما بلغ حجم الإيذاء للأطفال.**

فأصبحت جرائم الخطف جرائم بلا عقاب نظرا لتوسع النيابة في استخدام المادة 292 من قانون العقوبات، في إحالة حالات الخطف.

وتنص المادة 292 من قانون العقوبات على:

"يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أي الوالدين أو الجدين لم يسلم ولده الصغير أو ولد ولده إلى من له الحق في طلبه بناءً على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضانته أو حفظه. وكذلك أي الوالدين أو الجدين خطفه بنفسه أو بواسطة غيره ممن لهم بمقتضى قرار من جهة القضاء حق حضانته أو حفظه ولو كان ذلك بغير تحايل أو إكراه."

وبالتالي يتم تحويل الجريمة من جناية إلى جنحة،

خدماتنا القانونية في مجال الأستشارات المجانية:

- منصة محاميك هي بوابة للمعرفة القانونية وتقديم الحلول يديرها فريق من المحامين المتخصصين ويشرف عليها الأستاذة/ نهاد أبو القمصان المحامية بالنقض

اسأل محاميك

سؤال:
ما الفرق بين حكم ضم صغير وقرار تسليم صغير؟

الإجابة

قرار تسليم الصغير :يتم ضم الصغير عن طريق النيابة بمحضر رسمي يفيد انتزاع الحضانة من الأم وأن الاطفال في سن الحضانة.

تطلب النيابة تحريات حول صحة أقوال الأم، ويتم سؤال الأم والأب عن سبب انتزاع الحضانة من الأم.

يتم صدور قرار بضم الصغير عن طريق النيابة إلي الأم.

أما قضية الضم

هي دعوى حضانة الصغير و ضمه أمام محاكم الأسرة , و هي دعوى ترفعها الزوجة على زوجها او الزوج على زوجته حتى يتحصل على حكم من المحكمة بضم الصغير

معلومة قانونية

- في يناير 2020 أصدر المستشار حمادة الصاوي، النائب العام، قرارا بإنشاء مكتب حماية الطفل بإدارة التفتيش القضائي بمكتب النائب العام ومن أهم اختصاصاته الإشراف على نيابات الطفل، ومتابعة أعمالها:
- رصد المشكلات العملية التي تعترض نيابات الأطفال، لوضع مقترحات حلها.
- مراجعة القضايا والأحكام القضائية المتعلقة بالأطفال.
- اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الطفل في الحالات التي يتعرض فيها للعنف أو الإهمال أو الاستغلال.
- متابعة قضايا اختفاء الأطفال أو العثور عليهم، وإعداد سجل لقيدها.

المستجدات القانونية

- **تم تعديل المادة 290 من قانون العقوبات بأن تصبح عقوبة الخطف تتمثل في الإعدام إذا تم هتك عرض الشخص المخطوف.**
- **وفي حالة خطف أحد الاشخاص بالتحايل، أو بالإكراه فأن العقوبة تتمثل في السجن المشدد لمدة 10 سنوات على الأقل.**
- **ولكن في حالة طلب فدية بعد ارتكاب جريمة الخطف، فأن العقوبة تتمثل في السجن المشدد لمدة تبدأ من 15 عام، وتصل المدة حتى 20 عام.**

مفاهيم حقوقية

اتفاقية حقوق الطفل بالأمم المتحدة

3. تحترم الدول الأطراف حق الطفل المنفصل عن والديه أو عن أحدهما في الاحتفاظ بصورة منتظمة بعلاقات شخصية واتصالات مباشرة بكلا والديه، إلا إذا تعارض ذلك مع مصالح الطفل الفضلى

محاميك

عملائنا

استقبلت صفحات الفيس بوك وخطوط التليفون 651 إجمالي استشارة، كانت موزعة كالتالي: -

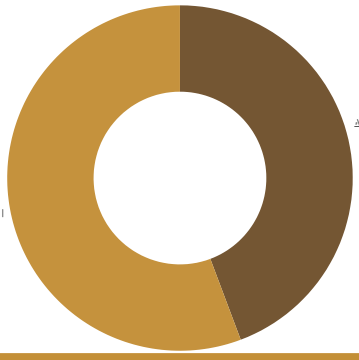

الاتصالات الواردة عبر خطوط التليفون

الفيسبوك

- الاتصالات الواردة عبر خطوط التليفون: 361 استشارة أي ما مثل نسبة 55.4%
- صفحات الفيس بوك : 290 استشارة أي ما مثل نسبة 44.5%

مستشارك القانونى فى قضايا الأسرة .. ذهبت لتبحث عن بناتها فتم قتلها!

صورة للضحية وزوجها المصري

كانت مريم قد تزوجت من شاب مصري حاصل علي الجنسية السويسرية، وأنجبت منه طفلتين: فاطمة "8 أعوام"، وخديجة "6 أعوام"، وبسبب الخلافات بين الزوجين قررا الانفصال ومحاولة الاتفاق على أن تظل الطفلتان بحضانة والدتهما. وأشار شقيقها إلى أن الخلافات نشأت بينها وبين طليقها بسبب حضانة البنتين، فلجأت لرفع دعوى قضائية إلى أن صدر لها حكم بضم حضانة البنتين وأمرت المحكمة بحق الرؤية لوالدهما

مريم ظلت تحاول لمدة شهرين حتى تحصل على موافقة لرؤية طفلتيها، إلى أن تم التنسيق مع إحدى المنظمات الإنسانية لكي تستطيع رؤية أطفالها 3 مرات في الاسبوع.

و"فجأة وبعد 12 يوما من وصولها اختفت مريم، وظل هاتفها مغلقا، إلى أن وجدوا جثتها في النهر يوم الجمعة ". وتم إلقاء القبض على شخص مشتبه به، و أن إحدى الجرائد قالت إن المشتبه به هو شخص متفق مع زوجها، وفقا لإحدى الصحف السويسرية.أن الزوج متشدد وكان يمنعها من التعامل والتواصل عبر أي وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي، وفقاً لما نقلته أسرتها.

ومستشارك القانوني لقضايا الأسرة (محاميك) يوضح:

لايزال التحقيق في قضية المصرية مريم مجدي مستمرا، بعدما أعلنت الشرطة السويسرية العثور على جثتها، عقب سفرها لإعادة ابنتيها من زوجها المصري ألاصل السويسري الجنسية.

وبالنسبة لابنتيها هما مع الحكومة السويسرية إلى أن تنتهي إجراءات القضية".

أن القانون السويسري ينص على أنه إذا كان الأب متهمًا لا يمكن لعائلته استضافة أبنائه الصغار.. و أن الطفلتين تقيمان في دار رعاية وتنتظران في طابور التبني.

، خاصة أنه تم نشر إعلان يؤكد أن البنتين بدون عائلة في انتظار مَن يتقدم لتبنيهما.

وانه أيضاً وفقا للقانون السويسري سيتم سؤال أحد أقارب الأم: هل أنتم موافقون على استضافة الأطفال؟ وفي حال الإجابة بالموافقة يتم السماح لهم باصطحاب الصغار والعودة إلى مصر.

اتصل بنا

التليفون :
01061496144
01066854655
0225242141

واتس أب:
01061496144

البريد الإلكتروني :
info@mohamek.com
complaints@mohamek.com

للتواصل مع فريق الدعم او الشكاوي (رسائل من خلال الواتس اب فقط) 01024234501

محاميك نشرة شهرية تصدر عن منصة محاميك بالتعاون مع المركز المصري لحقوق المرأة و بيت الخبرة القانوني و النوعي

محاميك

اطلب استشارة مجانا
اونلاين املأ الاستمارة
او من خلال الايميل
تلفونيا مكالمة لمدة ٣٠ دقيقة

ساعات العمل
الأحد - الخميس : 10 صباحا - 4 مساءً